نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، واستفادة الجزائر منها *

أ. شريفة العابد برينيس **

* تاريخ التسليم: 21/ 9/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 10/ 2014م
** طالبة دكتوراه، أستاذة مساعدة.
*** المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، باعتبارها خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، لذا ندرس تجارب بعض الدول الآسيوية، كالهند، وماليزيا، والصين، باعتبارها نماذج رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يؤخذ بها في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادها، ومؤسساتها، كالجزائر لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أنه بالرغم من أن لكل تجربة مميزاتها إلا أن كل الحكومات محل البحث لعبت دورا رائدا في مواجهة العقبات، التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، حيث أدركت الدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في توليد الدخل الوطني، وتوفير فرص العمل، وتطوير الابتكارات التكنولوجية.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من التوصيات لنجاح التجربة الجزائرية، أبرزها أنه يتطلب أن تعي الدولة أن قضية تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ليس شأنا خاصا بهذه المؤسسات، لأن وراء كل مؤسسة مزاحمة ورائدة دولة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارب الآسيوية، التنمية الاقتصادية.

Models from Asian experiences in terms of developing Small and Medium Enterprises and utilizing them by Algeria

Abstract:

This study sheds some light on the development of small and medium-enterprises as a very important strategic option in the economic and social development in both developed and developing countries. This study deals with the experience of some Asian countries such as Malaysia, China and India, since these countries are considered as pioneers in the development of small and medium enterprises. Their experience is being imitated by all the countries looking to promote this sector to achieve a real economic advance including Algeria.

Among the results obtained from the study is that despite the special features of every experience, governments concerned by this research have always played a leading role in defeating the obstacles that face regarding the creation and development of small and medium enterprises, Where they realized the important economic role of such societies in increasing the national income, creating new job opportunities and developing technological inventions.

Among the recommendations of the study and in order to guarantee the success of the Algerian experience, the government shall be aware that the importance of developing small and medium enterprises is not limited to the enterprise itself, since behind every leading and successful society, a concerned state.

Keywords: *small and medium enterprises, Asian experiences, economic development.*

مقدمة:

شغل دور المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في النمو والتشغيل حيزا كبيرا في أدبيات التنمية، إذ بالرغم من أنه لا توجد نظرية متكاملة، وقائمة بذاتها تخص هذه المؤسسات، إلا أنه منذ ظهور الاقتصاديين الكلاسيكيين، أمثال آدم سميث، وألفرد مرشال، كان هناك تركيز على دور المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الاقتصاد، وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أدائها، كما برر بعض الاقتصاديين منذ عشرينات القرن الماضي وجود المؤسسة الصغيرة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض، وذات الطابع الشخصي كالصناعات الحرفية، واليدوية، وبالتالي حجم المنشأة تفرضه طبيعة السلعة، أو النطاق الجغرافي بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون. (Pierre André, 2008 ,p119-144)

ومنذ السبعينات من القرن الماضي تراجع عدد المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الصدمة البترولية الأولى، التي تعتبر حقبة نهاية الفوردية (Fordism)، وهو نظام التصنيع المبني على كبرى الشركات، وإنتاج سلع نمطية، ومنخفضة التكلفة، إذ تزامنت الفترة مع الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة، االمتوسطة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، ما وضع حداً لهيمنة التيلورية (Tay-lorism) كوسيلة لتنظيم عملية الإنتاج بالأحجام الكبيرة، ومع ظهور بوادر العولمة، واشتداد المنافسة الدولية، تحتم على المؤسسات الكبرى اتخاذ أساليب أكثر مرونة في التنظيم، من خلال التعاقد مع المنشآت الصغرى، الأمر الذي عزز مساهمات المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.

وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة تمثل طرحًا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ومنها البلدان الآسيوية، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، حيث تساهم تلك المشروعات في توليد العمالة، وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة، والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المؤسسات، وتحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

والجزائر كمثيلاتها من الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تمتلك موارد حيوية لم تستغل بالشكل الأمثل لتطوير مؤسساتها، لذلك لابد من وجود آلية ما تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وذلك قد يكون بالتطرق لبعض التجارب الآسيوية،

ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من بعض جوانب هذه التجارب، وبخاصة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إشكالية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة محاولة لإيضاح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبارها الرهان الجديد للتنمية الاقتصادية، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع، وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية، على هذا الأساس طرح الباحث التساؤل الآتي:

هل اتبعت الدول الآسيوية نهجا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، يمكن الجزائر إتباعه والاستفادة منه مع اختلاف الظروف والمقومات؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية على أهم السياسات الصناعية في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية الناهضة، باعتبار أن هذه السياسات تعتبر من أهم معالم تجربة التنمية في بلدان آسيا الناهضة، لذلك تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، في ظل خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول لمعرفة تجربتها، ومدى إمكانية الاستفادة من نتائج هذه التجارب في الدول الأخرى، كالجزائر التي تضطلع بتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكال الرئيسي، وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

أولا: التجربة الهندية

1. التجربة التنموية في الهند

منذ عام 1950 أصبح التخطيط مبدأ مقررا في الحكومة الهندية، حيث أنشأت لجنة للتخطيط القومي لتتولى إعداد خطة عامة لاستغلال موارد البلاد استغلالا فعالا متوازنا،

وتحقق التنمية الاقتصادية في الهند على شكل خطط خماسية كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01:

المسيرة التنموية في الهند إبان المراحل الأربع (1950 - 2001) (%)

	حقبة أولى (1950 - 1951 حتى 1979 - 1980)			حقبة ثانية (1980 - 1981 حتى 2001 - 2002)		
	حقبة أولى	مرحلة أولى (1964 - 1951)	مرحلة ثانية (1979 - 1965)	حقبة ثانية	مرحلة أولى (1991 - 1980)	مرحلة ثانية (2001 - 1992)
الناتج المحلي الإجمالي	3.6	4.4	2.9	5.7	5.5	6.0
ناتج المحلي الإجمالي الفردي	1.4	2.3	0.6	3.6	3.3	3.9
استهلاك خاص	3.2	3.7	2.8	4.7	4.5	4.9
استهلاك عام	5.8	6.6	5.1	6.3	6.0	6.6
استثمار	6.1	7.9	4.5	6.3	5.0	7.8
آلات وتجهيزات	6.6	9.7	3.7	8.9	9.9	7.9
استثمار خاص	3.6	3.5	3.8	8.5	8.4	8.6
صادرات أدوات وخدمات	3.8	0.0	10.2	9.5	8.4	10.8
واردات بترولية	-	-	37.1	9.8	6.9	13.2

Source : Virmani (2004) avec CSO (Series a prix 1993- 1994) et RBI

أصدرت لجنة التخطيط القومي في الحقبة الأولى أول مشروع لخطة السنوات الخمس سنة، 1951 الذي انتهى بتحقيق معظم أهدافه، ليتم بعده وضع مشروعين: ثان وثالث، إلا أن الهند شهدت في المرحلة الثانية من هذه الحقبة سلسلة من الأزمات الغذائية، انتكس خلالها الاستثمار، والتي تخللتها ثلاث خطط سنوية من 1966 – 1969، وبعدها انطلقت الخطة الخمسية الرابعة، وتلتها الخامسة حيث شهدت هذه المرحلة إعادة توجيه الأولويات نحو الزراعة، والصناعات المرتبطة بها، حيث أصبح نموذج الاعتماد على الذات يعتمد على نموذج إحلال الواردات؛ لتحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للاستقلال الزراعي الذاتي في الهند.) البكري، 1986، ص 204 – 209)

أما الحقبة الثانية بدأت بانطلاق الخطة الخمسية السادسة التي كان شعارها الاعتماد على الذات، بعدها الخطة الخمسية السابعة حيث بدأ الاقتصاديون يتحدثون عن إقلاع الهند، إلا أنه بحلول عام 1991 وصل العجز لدى الحكومة إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي، تبعه عجز كبير في احتياطات الصرف، حيث وضعت الحكومة جملة من الإصلاحات، وهو ما انعكس إيجابيا بتوسع كبير في التجارة، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتحقيق نهضة في مجالي التكنولوجيا والخدمات، وأصبح القطاع الخاص يشكل العمود الرئيسي لنمو الناتج القومي الهندي، وتوسعت العديد من الشركات الهندية. (ايفيشيوستروس، بوزمان، 2009، ص35)

وفقا لما تذكره البيانات، فإن عدد سكان الهند سنة 2012 يفوق المليار نسمة أي حوالي 1.3 مليار نسمة، يلعب هذا العامل عنصرا فعالا في اتساع السوق ممثلا في شريحة السكان، التي تتمتع بقوة شرائية عالية، إذ تشير التقديرات الدولية في هذا الصدد، إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز حجم السوق الهندي حجم السوق الصينية خلال العقود القادمة، لتصبح الهند أكبر سوق اقتصادي في العالم، ويشهد نمو الناتج المحلي للهند نمو مستمرا وصل إلى 10.5% سنة 2010 ما يعزز القوة الاقتصادية بشكل كبير، ويسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الاقتصادي.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر، وعدد العمال، بحيث وضعت حدا أقصى لا يتجاوز 50 عاملا، مما أدى إلى عدم التخفيف من حدة مشكلة البطالة، ومن ثمة قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده، (Sellami, 1985, p36) وحسب التقرير السنوي 2011 – 2012 لوزارة المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في الهند تصنف المؤسسات حسب رقم أعمالها كالآتي: (MSME, 2011- 2012, p16)

- المؤسسات المصغرة: لا يتجاوز رقم أعمالها 2.5 مليون روبية [1]

(25 lakh[2] de roupies)

- المؤسسات الصغيرة: رقم أعمالها لا يقل عن 2.5 مليون روبية، ولا يفوق عن 5 مليون روبية (5 crore[3] de roupies)

- المؤسسات المتوسطة: رقم أعمالها لا يقل عن 5 مليون روبية، ولا يفوق 10 ملايين روبية.

(1) 1 روبية هندية = 0.0163819 دولار أمريكي
(2) Lakh= 10^5
(3) Crore= 10^6

1.2.الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

- وزارة الصناعات الصغيرة، والصناعات الريفية الزراعية: قامت الهند بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات الصغيرة، والمتوسطة، والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع (راتول، بن داودية، 2006، ص176) ، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المنشآت الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعة الغذائية، والريفية، اهتمت الوزارة الجديدة بالسياسات، والبرامج، والخطط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذا النوع من المؤسسات، وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المالية، والبنوك، وتنمية قدراتها التكنولوجية، وتوفير الإدارة الحديثة لها.(MSME ,2011- 2012,p14)

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة: تقدّم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج، والتمويل، والتسويق، وتُعدُّ برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفنية للعامل، وتزوّد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات، والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية.(عبده، 2004، ص164)

- صندوق تطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة الهندية صندوقا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم، وضرائب على المنتجات المستوردة، إلى تقديم الدعم المادي، والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل.(على عمر، 2007، ص 262)

2.2.السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الهند

- البرامج والمساعدات المالية: عملت الحكومة الهندية على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ذلك من خلال إيجاد العديد من المصادر التمويلية لتقديم الخدمات التمويلية كافة من قروض لتمويل رأس المال الثابت، والعامل، والأخذ بنظام التمويل الإيجاري، وذلك عن طريق جهات عديدة، مثل: البنوك التجارية، كبنك الهند للتنمية الصناعية، والبنوك الإقليمية، وجهاز تنمية الصناعات الصغيرة، كما قامت الهند باتباع نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات، عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة.

- نظام التعاقد من الباطن: تعتبر الهند من أكبر المتعاملين في نظام التعاقد الفرعي من الباطن، الذي يتم بين المؤسسات الصغيرة، والكبيرة سواء في نطاق التعاقدات الدولية أو المحلية، فالأول يتم التعاقد فيه بين المؤسسات الصغيرة بالداخل، والمؤسسات الكبيرة

بالخارج، أما الثاني فيتم التعاقد فيه بين المؤسسات الكبيرة، والصغيرة داخل الدولة. (بوقمقوم، 2010، ص99 – 100)

3.2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

الشكل رقم 01:

التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2001 - 2012)

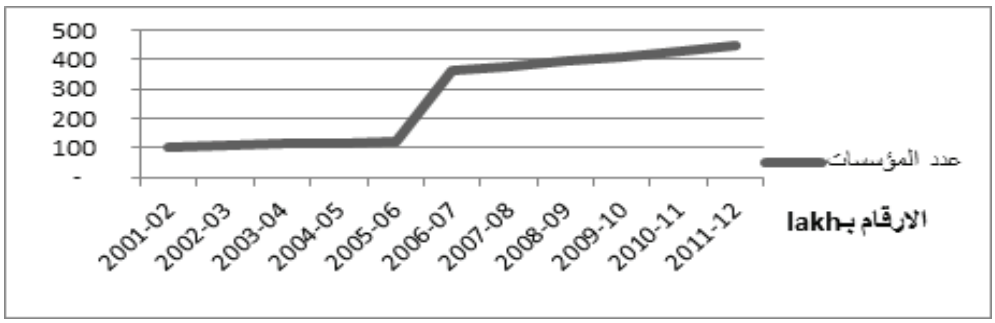

Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of .India, Annual report 2011- 2012, P17

إن النظرة الإجمالية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، تكشف أن هذا النجاح هو ثمرة تضافر مجموعة من العوامل، والإمكانات الشرعية، والإدارية (مخيمر، عبد الفتاح، 2005، ص68 – 69) ونظرا للمنحنى البياني أعلاه، يتبين العدد الهائل لهذه المؤسسات التي وصلت إلى 44.773.000 مؤسسة خلال 2011 – 2012 وهذا بعدما كانت 10.521.000 مؤسسة في 2001.

الشكل رقم 02:

تطور مناصب الشغل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الهند 2004 - 2012

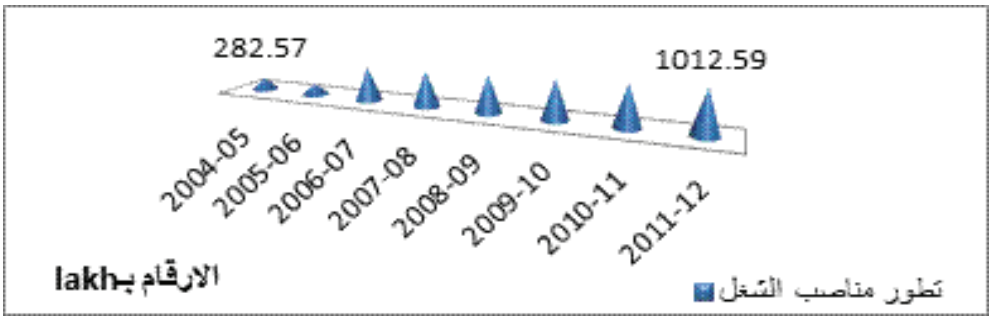

Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of .India, Annual report 2011- 2012, P18

أثبتت الدراسات في الهند أن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة هي المولد الأكبر لفرص العمل، فلقد حققت معدل نمو في التشغيل بلغ في المتوسط 7% سنويا خلال الفترة 1992 – 2009، ووفقا لما تذكره البيانات، والأرقام في الشكل رقم 02 نلاحظ تطورا، وزيادة كبيرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وصلت إلى أكثر من 101مليون منصب أواخر 2012.وهذا ما يبين أهمية هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الهندي، ودورها في معالجة مشكلة البطالة، ولتبيان أهميتها نعتمد على مؤشر آخر، وهو مساهمتها في الإنتاج الخام، التي قدرت بـ 1.834 تريليون روبية سنة 2012 كما موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم 03:

الإنتاج الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

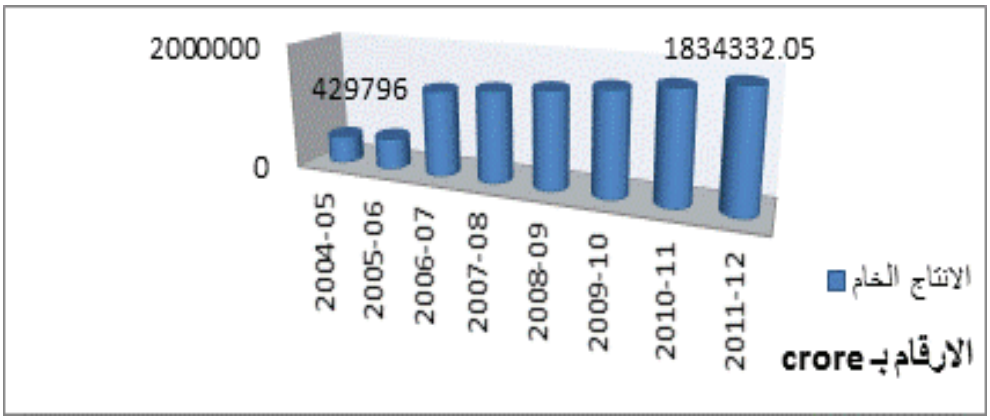

Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of .India, Annual report 2011- 2012, P18

ثانيا: التجربة الماليزية

1. تجربة التنمية في ماليزيا

بدأت المسيرة التنموية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1958، من خلال استراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث كانت تقوم على صناعات السلع الاستهلاكية، إلا أنه نظرا لضيق السوق المحلية، وضعف حجم الطلب المحلي، ظلت عمليات التصنيع خلال الستينيات محدودة، ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة، والقيمة المضافة، (ضلوش، كياس، 2011، ص6) كما هو ملخص في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04:

تطور المسار التنموي الماليزي

المصدر: د.محمود عبد الفضيل (2000) : العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص52.

لحقت العديد من التحولات بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الستينيات، حيث اتسم التحول في هذه الفترة بتوسيع حصة القطاع العام في الاقتصاد الماليزي، وتطوير دور الدولة التدخلي، ورافق هذه الفترة تحسين توزيع الدخول والثروات، وساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة.(القاسم، 2010، ص336)

ومع بداية حقبة الثمانينات؛ أي فترة التصنيع الثقيل التي تعتبر المرحلة الثانية المعمقة لاستراتيجية الإحلال محل الواردات، ركزت مسيرة التنمية في السياسات التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة، وعلى تطوير قطاع الصناعات الرأسمالية لزيادة نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية.(الصاوي، 2003، ص46)

انطلقت مرحلة التحرير الاقتصادي من منتصف الثمانينيات لنهاية التسعينيات، وتتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة، حيث اتسمت بتشجيع القطاع الخاص، وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار، والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية، وفتح المجال لرأس المال الأجنبي المباشر، وركزت الخطة الصناعية الرئيسية في هذه الفترة على الصناعات ذات الوجهة التصديرية، ورافق ذلك التركيز على التطوير، والتحديث التقاني، وتنمية رأس المال البشري؛ ليصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية.(القاسم، 2010، ص336)

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على معيارين اثنين، وهما: عدد العاملين، أو حجم المبيعات السنوية، وبالتالي مؤسسة يتم تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة، ومتوسطة إذا استوفت عددا محددا من العاملين، أو حجم المبيعات السنوية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

القطاع حجم المؤسسة	التصنيع (بما في ذلك القائمة على الزراعة والصناعة المتصلة بالخدمات)	الزراعة الأولية والخدمات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال)
مصغرة	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي×	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي
صغيرة	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات مابين 300.000 رينجت ماليزي وأقل من 15 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات مابين 300.00 رينجت ماليزي وأقل من 3 مليون رينجت ماليزي
متوسطة	عدد العمال ما بين 75 إلى200 عامل أو حجم المبيعات ما بين 15 مليون رينجت ماليزي إلى 50 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 3 مليون رينجت ماليزي إلى 20 مليون رينجت ماليزي

Source: SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, .Malaysia, P41

*1 رينجت ماليزي = 0.307276 دولار أمريكي.

1.2.الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

- المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [4] (NSDC) تم إنشاؤه في يونيو 2004 برئاسة رئيس الوزراء، مع ممثلين من وزراء ورؤساء الإدارات والوكالات المشاركة في تطوير المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، يجتمع المجلس مرتين في السنة لمناقشة استراتيجيات، وسياسات جديدة لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في

NSDC: The National SME Development Council.

جميع القطاعات، وكذلك رصد التقدم المحرز وتقييمه، وكذلك فعالية السياسات المخصصة لتعزيز نمو هذه المؤسسات، وتطورها.(www.smecorp.gov.my)

- بنك المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: من أهم مؤسسات التمويل الإنمائي في ماليزيا، هي المؤسسات المالية المتخصصة التي أنشأتها الحكومة الماليزية لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة؛ لتكون محركا للنمو في البلاد، وذلك تماشيا مع البرنامج الاقتصادي للحكومة تحت إشراف البنك المركزي (www.bnm.gov.my)

- هيئة تنمية الاستثمار الماليزية: تعرف سابقا باسم هيئة تنمية الصناعة الماليزية، حيث بدأت بتنفيذ مهامها منذ 1976، فهي الوكالة الحكومية الرئيسية لرصد المؤسسات وتحفيزها، وبخاصة الصغيرة، والمتوسطة للاستثمار في قطاعي الصناعات التحويلية، والخدمات في ماليزيا، وتعتبر في الوقت الحاضر قوة ديناميكية، ورائدة في فتح مسارات لآفاق جديدة في جميع أنحاء العالم.(www.mida.gov.my)

2.2.سياسات تنمية ر المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها في ماليزيا

- البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: بتكاثف جهود الوزارات والوكالات المعنية تم سنة 2012 تنفيذ 139 برنامجا لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بلغ حوالي 7.1 مليون رينجت ماليزي، حيث استفادت منهم أكثر من 430000 مؤسسة صغيرة، ومتوسطة، إذ ركزت البرامج على خمسة مجالات، حيث كان الجزء الأكبر من الإنفاق للحصول على تمويل بنسبة 29.4%، وتليها تنمية رأس المال البشري بما يقدر بـ22%، وكما هو موضح في الجدول لتبني الابتكار، واعتماد تكنولوجيا متطورة سخرت 29 برنامجا؛ أي بنسبة 21% أي كانت نسبة الإنفاق نفسها للوصول إلى الأسواق، في حين خصص 10 برامج فقط للبنية التحتية، وكما يوضح الجدول رقم 03 خصص سنة 2013 لعدد البرامج نفسها حصة مالية أكبر تقدر بـ 9.9 مليون رينجت ماليزي، منها أكثر من 50% من الإنفاق للحصول على تمويل لصالح 337385 مؤسسة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03:

البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة (2012 - 2013)

المجالات	عدد البرامج		الالتزام المالي (مليون رينجت ماليزي)		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تبني الابتكار والتكنولوجيا	29	25	112.4	400.7	2.402	5.736

المجالات	عدد البرامج		الالتزام المالي (مليون رينجت ماليزي)		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تنمية رأس المال البشري	30	28	34.4	139.9	42.725	42.081
الحصول على تمويل	41	52	6731.9	9165.3	355.835	337.385
الوصول إلى الأسواق	29	20	91.3	78.7	28.115	45.212
البنية التحتية	10	14	90.3	92.2	3.932	1.074
المجموع	139	139	7060.6	9876.8	433.009	431.488

Source: Economic/ SMEs (2011) : Department of statistics, Malaysia.

- حاضنات الأعمال في ماليزيا: أثبتت أغلب الدول أن الجامعات والمعاهد هي أنسب الجهات لترجمة الأفكار الإبداعية ونقلها إلى الصناعة، ففي إطار الخطة الاقتصادية 1996 – 2005 التي تعتمد على سياسات التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، منها: شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية التي تمت إقامتها عام 1997 بغرض نقل الأفكار الإبداعية وتسويقها من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ للربط بين هذه الجهات وسوق العمل.(www.escwa.un.org)

3.2.واقع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا

الجدول رقم 04:

تعداد المؤسسات وتوزيعها حسب القطاعات في ماليزيا (2011) .

القطاع	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	المؤسسات الكبيرة	إجمالي المؤسسات
الصناعة	21619	13934	2308	37861	5.9	1808	39669
الخدمات	462420	106061	12504	580985	90.1	10898	591883
الفلاحة	3775	1941	992	6708	1	2121	8829
البناء	8587	6725	3971	19283	3	2857	22140
المناجم	57	126	116	299	0.05	119	418

القطاع	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	المؤسسات الكبيرة	إجمالي المؤسسات
إجمالي المؤسسات	496458	128787	19891	645136	100	17803	662939

Source: Economic/ SMEs Census (2011) : Department of statistics, .Malaysia

طبقا لأحدث إحصائيات التعداد الاقتصادي لسنة 2011، فإن عدد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا يشكل 97.3% من إجمالي عدد المؤسسات أي 645136 مؤسسة، أغلبها مؤسسات مصغرة بـ496458 مؤسسة أي بنسبة 77%، في حين نجد 20% مؤسسات صغيرة، ونسبة ضئيلة جدا للمؤسسات المتوسطة تقدر بـ3%، من خلال بيانات الجدول يظهر الفارق الكبير بين المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، إذ تشكل هذه الأخيرة 3% من النسيج المؤسساتي.وهنا يظهر ارتكاز الحكومة الماليزية على هذا القطاع لبناء اقتصادها وتحقيق قفزة نوعية، أما عن توزيع هذه المؤسسات على القطاعات، نجد أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بنسبة 90.1 % من مجمل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لتليها الصناعة بنسبة 5.9 %.

الشكل رقم 05:

تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الماليزية

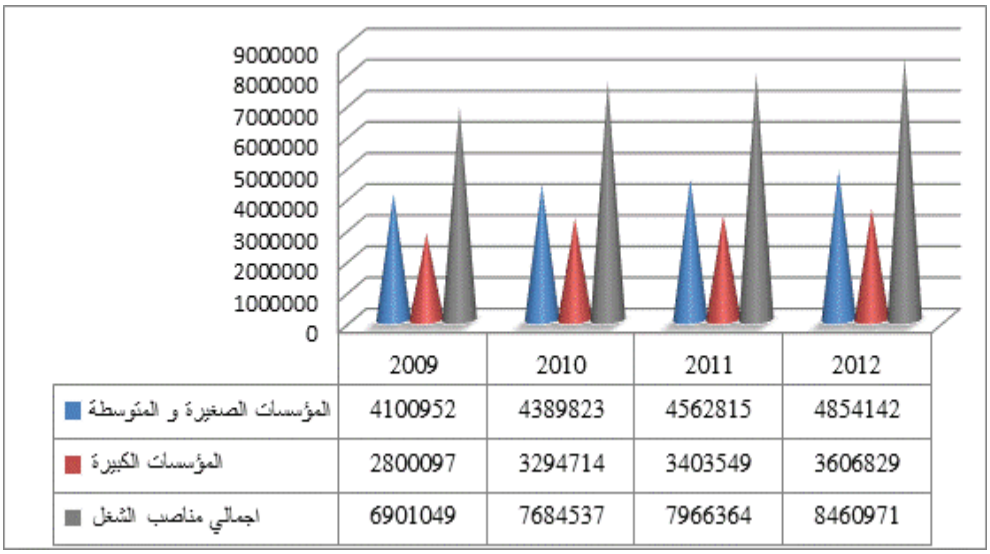

	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4100952	4389823	4562815	4854142
المؤسسات الكبيرة	2800097	3294714	3403549	3606829
اجمالي مناصب الشغل	6901049	7684537	7966364	8460971

Source: SME Annual Report (2012/ 2013): Department of Statistics, .Malaysia, P24

من القراءة الأولية للشكل البياني أعلاه، يبين تطور مناصب الشغل المصرح بها من الحكومة الماليزية في الفترة الممتدة من 2009 لغاية 2012، يظهر أن معدل نمو العمالة من المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة أعلى منه في الشركات الكبيرة، أي سجلت مساهمة متزايدة قدرت بنسبة 57.4 % سنة 2012 أي حوالي 4854142 منصب شغل بعد أن كانت 57.1 % سنة 2010، فهذه الوضعية الإحصائية تعطي صورة واضحة عن الوزن، والأهمية، والمكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في مجال التشغيل.

الشكل رقم 06:

مساهمة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

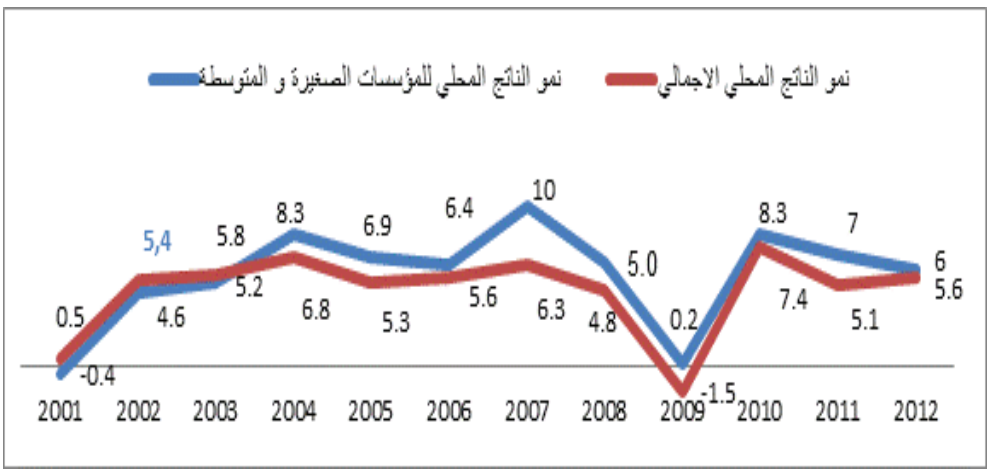

Source: SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, Malaysia, P20.

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ إن متوسط معدل النمو السنوي لهذه المؤسسات قدر بـ6.3 % أي سجلت نسبة أعلى من متوسط النمو الاقتصادي الكلي الذي قدر بـ4.7 % في الفترة الممتدة من 2006 – 2012، ونتيجة لذلك زادت مساهمة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 29.4 % عام 2005 إلى 32.7 % عام 2012، وتعود الزيادة في حصة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير لقطاعي الخدمات والبناء، حيث حققا نسباعالية في متوسط المعدل السنوي 8.1 % و 7.3 % على التوالي.(SME Annual Report, 2012/ 2013, P20- 21)

ثالثا: تجربة الصين

1. تجربة التنمية في الصين

بعد الحروب والصراعات التي سبقت قيام الثورة الشيوعية 1949، كانت المهمة العاجلة للصين هي استعادة الاقتصاد وتأهيله، حيث بدأت بتنفيذ أولى خطوات الإصلاح بالارتكاز على أساليب التخطيط المركزي، باتباع استراتيجية السير على الساقين، التي ركزت على تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن، حيث اعتمدت الصين على التخطيط متوسط المدى في شكل الخطط الخمسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والمسار التنموي ملخص في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07:

المسار التنموي للصين «رحلة المائة عام»

المصدر: د.محمود عبد الفضيل (2000) : العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص119.

يوضح الشكل أعلاه تطور مسيرة التنمية في الصين خلال مائة عام بدء بالخطة الأولى التي كان هدفها تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي، حيث تم وضع الأسس الأولية للتصنيع الاشتراكي، والتأكيد على الزراعة في آن واحد، وبعد نجاح الخطة تم وضع الخطة الخمسية الثانية لتحقيق القفزة الكبرى إلى الأمام، وذلك بتعزيز قضية الاشتراكية، إلا أنه لم تنجح القفزة في دفع الإنتاج الصناعي إلى المستويات المرجوة، وكان الفشل أيضا في الزراعة بسبب استخدام السياسات الخاطئة.(لوموان، 2010، ص15 – 16)

ومع مطلع 1964 بدأ التفكير في وضع مشروعات جديدة لدعم الزراعة، وتعزيز الصناعة في ظل الخطة الخمسية الثالثة، والرابعة التي احتلت الصين من بعدها المركز

الثالث في العالم بعد روسيا وأمريكا، من حيث حجم الإنتاج الصناعي، وتنوعه، واستمرت في سياسة الاعتماد على الذات، وزيادة الاستثمار المخصص للصناعة مع استمرار الجهود الاجتماعية لتوسيع فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي.(عطية، 2010، ص55 – 57)

بدأ الانفتاح على العالم، والإصلاح الفعلي في الصين في عام 1979؛ أي مع أواخر الخطة الخمسية الخامسة التي امتدت لغاية 1980، ركزت هذه المرحلة على الإصلاح في الريف الصيفي، وتنمية الاقتصاد الزراعي، وتم دمج الاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بتطبيق نظام السوق الاجتماعي، الذي جمع بين النظامين: الرأسمالي، والاشتراكي في الصين؛ أي معادلة اشتراكية السوق.(طاقة، 2001، ص6 – 7)

واستمرت الإصلاحات في ظل الخطط الخمسية السادسة، وتلتها الخطة السابعة، الثامنة والتاسعة، إذ حققت تغييرات ديناميكية وسريعة في بنية الاقتصاد الصيني، حيث حققت نقلة نوعية في تركيبة الصادرات، والهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية، بذلك ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين سنة (1978 – 1998) بنسب هائلة تراوحت بين 9% و 13% في السنة.

الشكل رقم 08:

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (2000 - 2012)

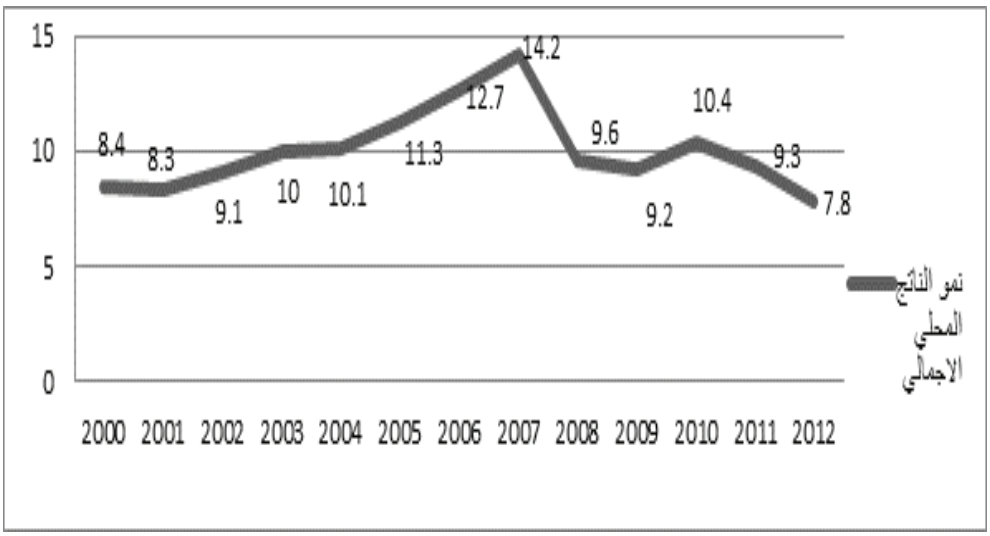

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 28/ 06/ 2014، متاحة على الموقع الالكتروني:

http:// data.worldbank.org/ indicator/ NY.GDP.MKTP.KD.ZG

المنحنى البياني أعلاه يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، مع بداية أول خطة ضخمة في القرن الجديد الخطة الخمسية العاشرة، التي كان من أبرز أهدافها أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي نحو 7% تقريبا، والملاحظ أنه شهدت الفترة الأخيرة معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصاها سنة 2007 بـ2.14%، صاحبها تنويع مستمر لهياكل الإنتاج، وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيبتها.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

تم تصنيف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصادر عام 2003، إذ يحدد المبادئ التوجيهية لتصنيفها كما هو موضح في الجدول رقم 05 حيث توظف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة 2000عامل كحد أقصى، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان[5] كما يجب أن لا تفوق الأصول الكلية للمؤسسات 300 مليون يوان، وفي عام 2011 عدلت وزارة الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات تعريف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بإزالة معيار مجموع الأصول، وتخفيض الحد الأعلى لعدد الموظفين، وتغيير الحد الإجمالي للإيرادات، حيث في المؤسسات الصغيرة لا يفوق عدد العمال 300 عامل، ويبلغ الحد الأقصى للإيرادات السنوية 20مليون يوان، أما المؤسسات المتوسطة تشغل من 300 إلى 1000عامل، مع تحقيق إيراد سنوي يفوق 20مليون يوان، ولا يتجاوز 400 مليون يوان.

الجدول رقم 05:

تعريف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

المعايير	2003		2011	
	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	300>	2000 - 300	300>	1000 - 300
مجموع الأصول	40> مليون يوان	40 - 400 مليون يوان	–	–
مجموع الإيرادات السنوية	30> مليون يوان	30 - 300 مليون يوان	20> مليون يوان	20 - 400 مليون يوان

Source : Final Report (October 2012) : Study On The Potential Of Sustainable Energy Financing For Small And Medium Enterprises in CHINA, .International Finance Corporation, P01

(5) 1 يوان صيني = 0.163134 دولار أمريكي

2.1. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

قامت الحكومة الصينية بإنشاء العديد من الهيئات، واللجان، والمؤسسات المالية، والصناديق المتخصصة التي تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بالتنسيق مع مختلف هيئات الحكومة، نذكر بعض منها:

- وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات: وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات تأسست في مارس 2008، هي وكالة الدولة لجمهورية الصين الشعبية مسؤولة عن تنظيم الخدمة البريدية وتطويرها، والانترنت، وإنتاج المنتجات الالكترونية، والمعلومات، والبرمجيات، وتعزيز الاقتصاد الوطني من صناعة المعرفة.ومن أبرز مهامها تحسين حيوية الابتكار في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتوسيع قدراتها على استيعاب العمالة، وتحسين الهيكل الصناعي، وتحسين مستوى الإدارة، ونظام الخدمة للشركات الصغيرة، والمتوسطة.(www.miit.gov.cn)

- صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: أنشأت الحكومة الصندوق من خلال تشجيع التبرعات المتأتية من الحوافز الضريبية، والمنح، والأرباح التي تحققت من الاستثمارات، وسيبقى الصندوق تحت وصايتها، حيث يهدف لتمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ودعم تطويرها.(Law of the PRC on Promotion of SME, 2002, P5)

- صندوق الابتكار: وهو صندوق حكومي خاص غير ربحي، تم إنشاءه في 25 يونيو 1999 في شكل مؤسسة رأسمال مخاطر عمومية تحت وصاية وزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة المالية، وتقوم على تسييره لجنة من الخبراء الاستشاريين لدعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة. (Liang, 2005, P10- 12)

2.2. السياسات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

- تطوير أسواق المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتحسين الخدمات الحكومية: تعمل الحكومة الصينية على تشجيع جميع أنواع التعاون بين المؤسسات الكبيرة، والصغيرة، والمتوسطة في مجال التسويق، وتطوير التكنولوجيا، والإنتاج، وتوريد المواد الخام، وشبه المصنعة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في جهودها لدخول الأسواق الخارجية، والمشاركة في التجارة الدولية، وتطوير السوق الدولية.

- تقوية مؤسسات الدعم، والاعتماد على الابتكار التكنولوجي: تشجع الدولة التعاون، والتبادل التكنولوجي بين المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ومؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، هذا لدعم نشاط المؤسسات التي تستخدم المنجزات، والمخرجات العلمية،

والتكنولوجية وتطويرها، بالإضافة لإنشاء مراكز للنهوض بالمؤسسات المنتجة، وأسس الإبداع العلمي، والشركات القائمة على التكنولوجيا لتوفير استشارات تقنية، ومعلومات، وخدمات لنقل تطوير المنتجات والتكنولوجيا (Law of the PRC on Promotion of SME ,2002 , articles 29- 36)

- حاضنات الأعمال: في عام 1988 بدأت الصين بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch ، يرتكز على إعادة هيكلة البحث العلمي من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي: التركيز على تسويق الأبحاث، وتطوير التصنيع، والاتجاه نحو العولمة، وقد أدى البرنامج إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات، ونجح في إقامة 465 حاضنة أواخر 2002 جميعها حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة.(زايدي وآخرون، 2012، ص33)

رابعا: المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

حسب القانون 01 – 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري[6] أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسئة مليون دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية.(عبد الرزاق، 2006، ص182)

الجدول رقم 06:

تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

المعيار	عدد العمال		رقم الأعمال (دينار جزائري)		مجموع الحصيلة السنوية (دينار جزائري)	
حجم المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون	20 مليون	01 مليون	10 مليون
مؤسسة صغيرة	10	49	20 مليون	200 مليون	10 مليون	100 مليون
مؤسسة متوسطة	50	250	200 مليون	2 مليار	100 مليون	500 مليون

المصدر: القانون التوجيهي رقم -01 18 المؤرخ بـ: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12/ 12/ 2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، الصادر بتاريخ 15/ 12/ 2001، ص05.

(6) 1 دينار جزائري = 0.0119844 دولار أمريكي.

1. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) : يمثل منعطفًا هامًا في مسار الإصلاحات الاقتصادية، تم الإعلان عنه بتاريخ 26/ 04/ 2001، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، حيث يشكل هذا البرنامج وسيلة، وأداة تمكن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة، والقيام باستثمارات متنوعة، وقد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافا ماليا قدر بملياري دينار جزائري لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وقد استفادت من عملية الإصلاح 39 منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 1.2 مليار دينار جزائري.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) : من خلال هذا البرنامج تم تخصيص أكثر من 160مليار دولار، حيث استفاد برنامج التنمية الاقتصادية بغلاف مالي قدره 337.2 مليار دينار جزائري من المجموع المرصود والمقدر بـ: 2202.7 مليار دينار جزائري، وكان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها 4 مليار دينار جزائري (شلابي، 2011، ص333 – 334) كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم 07:

توزيع برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الخاص ببرنامج التنمية الاقتصادية

القطاعات	المبلغ (مليار دينار جزائري)
الفلاحة والتنمية الريفية	300.0
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12.0
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4.0
مجموع برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2
مجموع البرنامج الخماسي (2005 - 2009)	2202.7

المصدر: برنامج دعم النمو 2005 - 2009 (أفريل 2005) : مجلس الأمة.

- المخطط الخماسي (2010 – 2014) : إن هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع مشاريع

التنمية الاقتصادية وتعزيزها، ويتطلب هذا البرنامج الخاص بالاستثمارات العمومية من النفقات 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشتمل على شقين: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، وإطلاق مشروعات جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، تستفيد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من مبلغ يقارب 150مليار دينار جزائري لترقيتها، من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية لفائدة هذا القطاع، التي تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض.(بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، ص1 – 23)

2. واقع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة التي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجا، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 إلى 2501 مؤسسة سنة 1977، لينتقل العدد إلى 14150 مؤسسة سنة 1984، ويتضاعف بعدها ليصل إلى 29000 مؤسسة سنة 1994، ولمتابعة تطور عدد المؤسسات نحاول إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001 – 2012) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعيا موسعا.(بهلول، 1999، ص362)

الشكل رقم 09:

التطور العددي للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر 2001 - 2012

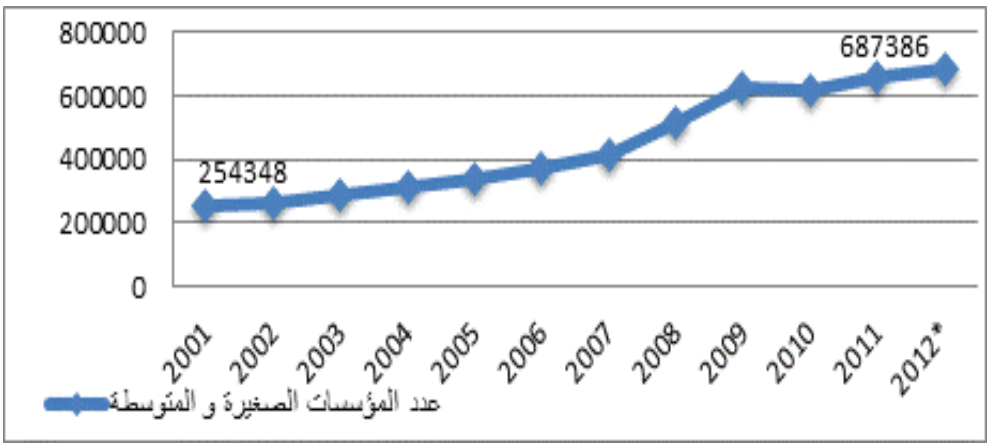

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة للإعداد من 6إلى 18، من موقعها الالكتروني.www.pmeart- dz.org

نلاحظ من خلال المنحنى التصاعدي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001، أي كانت مقدرة بـ245348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 687386 مؤسسة نهاية السدس الأول من سنة 2012، وهو يمثل زيادة هائلة قدرت بـ442038 مؤسسة، إذ تعتبر زيادة معتبرة جداً تعكس الجهود المبذولة، والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، فهي بذلك تشكل ما نسبته 94 % من النسيج المؤسساتي بما فيها المؤسسات المصغرة.

تعد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل، والمستوعبة للطاقات المعطلة، فهي بذلك تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة، وبذلك أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال التشغيل، حيث تزداد كل سنة بصفة خاصة أي بعدما وفرت 838504 منصب شغل سنة 2004 تضاعفت لتصل إلى توفير 1776461 منصب شغل نهاية السدس الأول من سنة 2012، كما هو موضح في الشكل رقم 10، ولقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام، التي وصلت إلى 48 % (براهيتي، 2012، ص6)

الشكل رقم 10:

تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004 - 2012)

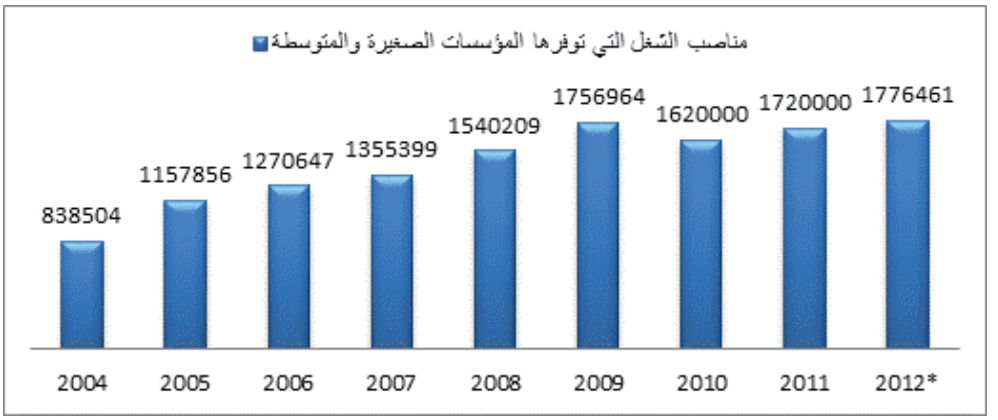

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2004 إلى 2012، الموافقة للأعداد من 9 إلى 21، من موقعها الالكتروني www.pmeart- dz.org.

* إلى نهاية السدس الأول عام 2012.

3. المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر مشكلات عديدة تحد من نموها

وتطورها، حيث يعاني القطاع من مشكلات أساسية، مثل: صعوبة الحصول على التمويل، والضمانات، ومشكلات كثيرة أخرى متعلقة بالعقار، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، والتسويق، ونقص المعلومات، كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يستهدف الأسواق المحلية، وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً.

- مشكلات التمويل والائتمان: تعد مشكلة نقص التمويل في الجزائر من أهم المشكلات الأساسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والسبب في ذلك القصور في ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: الإطار القانوني، والتنظيمي للقطاع المالي، والبنية التحتية التمويلية، وقدرات المؤسسات التمويلية.

يتجسد الإطار القانوني والتنظيمي في ضعف الجوانب التشريعية، والأنظمة التي تحدد نطاق المؤسسات المالية وعمقها، وعدم تطور الأدوات التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، أما ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي يظهر في نقص المعلومات الائتمانية، وعدم توفر مكاتب للاستعلام الائتماني، وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 221) كما تعتبر قلة المنافسة بين البنوك من الأسباب الرئيسية لمحدودية الإقراض الموجه للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ففي دراسة قام بها Anzoategui وآخرون، تبين أن درجة المنافسة بين بنوك اثنتي عشرة دولة عربية، من بينهم الجزائر هي الأضعف بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فضلا عن أنها لم تتحسن في السنوات الأخيرة.(Anzoategui et al, 2010, P10) ، وتحتل الجزائر مرتبة متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 08:

مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي

الدولة	الترتيب (185 دولة)	مؤشر حقوق الدائنين والمدينين (0 - 10) ×	عمق المعلومات الائتمانية (0 - 6) ×	نسبة تغطية مكاتب الائتمان العمومية (% من البالغين)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان الخاصة (% من البالغين)
الجزائر	129	3	4	2.3	0

* تشير القيمة الأعلى للمؤشر إلى ترتيب أفضل

Source: Doing Business (2013) : Smarter Regulation for Small and Medium- size Enterprises, The World Bank and the International finance .corporation, P146

أما ضعف قدرات المؤسسات التمويلية، وعدم ملاءمة نماذجها الإقراضية تقلل من

حصول المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على التمويل، وذلك لاستخدامها استراتيجيات، أو نماذج إقراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلك المؤسسات، مثل طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.(بن عمر، باللموشي، 2013، ص11)

- ا المشكلات الإدارية والتنظيمية: إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة، كما أن غياب هذه القدرات هو سبب فشلها، (عبده، 2004، ص94) والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر تعاني من قصور شديد في الخبرات الإدارية، والتنظيمية، وسيادة الإدارة العائلية، أو الإدارة الفردية في هذه المؤسسات كنمط مختلف عن أنماط الإدارة، حيث لا تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة، وإنما يقوم على مزيج من التقليد والاجتهادات الشخصية.

- المشكلات المتعلقة بالعقار: يعتبر العقار من بين الصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، وذلك لأسباب عدة، منها: عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي، وتسيير المساحات الصناعية، بالإضافة لعدم وفرة الأراضي الصناعية.(عبد الرزاق، 2006، ص187)

- مشكلات تسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر مجموعة من المعوقات تعترض تسويق منتجاتها، مثل: نقص المعلومات عن أسواق الموارد، والسلع، ومستلزمات الإنتاج، وعدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة، بالإضافة لعدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

- مشكلة العمالة الفنية المدربة: يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، وذلك نظرا لضعف مستوى التدريب المهني، وعدم توافقه مع احتياجات تلك المؤسسات، وتفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.(بن عمر، باللموشي، 2013، ص12 – 13)

- مشكلة التسيير الداخلي: أغلبية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر تعمل بأنماط تسيير غير فعّالة، ولا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي الذي يتطلب عصرنة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يحتّم تحسين عملية التسيير من خلال تحسيس أصحاب المؤسسات الصغيرة،

والمتوسطة بضرورة التكيف مع بيئة الأعمال الحديثة، التي لا يمكن الصمود فيها إلا بانتهاج أساليب التسيير الحديثة.(قريشي، 2013، ص167)

إضافة إلى المشكلات السابقة الذكر التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، توجد بعض المشكلات الأخرى والمتمثلة في: (عازب، غربي، 2013، ص9)

- ثقل الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، التي تؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

- غياب الفضاءات الوسيطة مثل: البورصة، والتظاهرات المحلية والدولية، وغرف التجارة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وتمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد الوطني، وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، وبالرغم من وجود هذه الغرف إداريا إلا أن عملها محدود.

- ضعف استخدام التكنولوجيات الحديثة راجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.

4. الاستراتيجية المقترحة للاستفادة من التجارب الآسيوية في الجزائر

لتجاوز المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يتحتم رسم سياسات تنموية وطنية شاملة، تأخذ في الحسبان الإمكانات المحلية المتاحة، والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الجزائري، ولتحقيق ذلك على الجزائر تسيطر استراتيجية لتنمية الصادرات، والابتعاد عن الأحادية في التصدير، بالنظر لكون أن ما يفوق 95 % من صادرتها عبارة عن نفط، فماليزيا نجحت في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة دون الكبيرة، وبذلك دعمت الصادرات، وأوجدت فرصا للابتكار وبخاصة في مجال الخدمات، والاقتصاد الرقمي، وحققت جودة عالية مرفقة بإنتاجية مرتفعة، أما الهند منذ فترة بعيدة اعتبرت المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة قاطرة لنموها، واعتمدت عليها في استثمار المعرفة لتصبح الهند قطبا في تصدير خدمات التقنية الرفيعة في الاتصال، والنظم، والمعلوماتية، كما نجد أن الصين ركزت على تقليل صادرات المواد الخام، وزيادة صادرات المواد المصنعة، انطلاقا من أن تصدير المواد الخام لا يحقق قيمة مضافة، ويتناسب مع عطالة الموارد، وعدم تحقيق الأرباح المرجوة.

ومن خلال عرضنا للتجارب الآسيوية الناجحة في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، يمكن الاستفادة منها في صياغة استراتيجية متكاملة تعتمد على تطوير العديد من المجالات التي من الممكن أن تساهم بشكل أو بآخر في تنمية هذه المؤسسات وتطويرها، للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ونعرضها في ما يأتي:

- في مجال التمويل: أولت الهند اهتماما كبيرا بتمويل المؤسسات عبر البنوك التجارية، وبنك الهند للتنمية الصناعية، والبنوك التعاونية، والجهاز القومي للصناعات الصغيرة، وجهاز تنمية الصناعة الصغيرة، كما تعتمد على نظام ضمان مخاطر الائتمان لتسهيل إقراض هذه المؤسسات، أما في ماليزيا فتتعدد أشكال التمويل، ومن أهمها: بنك المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، وتركز الصين على تمويل مؤسساتها من خلال صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

ويتضح مما سبق تنوع أشكال الهيئات الممولة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من بنوك، وصناديق وجمعيات، كما اتضح ضرورة وجود نظام لضمان مخاطر الائتمان لنجاح الهيئة التمويلية، لذا نقترح إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، الذي يهدف إلى تسيير الحصول على التمويل لهذه المؤسسات في الجزائر، يتبعه إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان تتولى ضمان إقراض المؤسسات أمام الجهات التمويلية المختلفة.

- في مجال التسويق: إن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لها نمطها التسويقي الذي يتلاءم مع احتياجاتها، لذا تقوم الحكومة الهندية بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة، بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية، والخارجية، وتقوم كل من ماليزيا والصين بتخصيص برامج مالية لتسويق منتجات مؤسساتها، والوصول إلى الأسواق، أما في الجزائر تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطة تسويقية بسيطة غير مخططة مسبقاً، لذلك توجد ضرورة لإنشاء شركات تسويق تساهم في دعم مؤسساتها وتطويرها.

- الحاضنات: تعتبر تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى التفعيل، والتجسيد الميداني، في حين التجارب الآسيوية محل البحث كانت سباقة في إنشاء حاضنات الأعمال بكل أشكالها، حيث ساهمت في توفير الدعم، والخدمات الإرشادية، والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها، لذا نقترح تفعيل دور هذه الحاضنات وبخاصة الحاضنات التقنية لرفع قدرة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على استخدام التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على جودة منتجاتهم، وقدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.

- الابتكار والتكنولوجيا: قامت الهند بإقامة صندوق لدعم التطوير التكنولوجي بما يرفع من الكفاءة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من قدرتها التنافسية، في حين قامت الصين بإنشاء صندوق الابتكار وخصصت ماليزيا برامج مالية ضخمة لتبني الابتكار والتكنولوجيا في مؤسساتها، لذا نقترح إنشاء صندوق الابتكار وتطوير التكنولوجيا في الجزائر لدعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا.

- تنمية رأس المال البشري: خصصت التجارب الآسيوية قيد الدراسة برامج مالية

لتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وأعطت أولوية للنهوض بالمهارات الإدارية، والتنظيمية من خلال تقديم دورات تدريبية لرواد الأفكار المبتكرة وأصحابها، في حين تعتبر قضية الموارد البشرية من أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، الأمر الذي يحتم وضع برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية، ومهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

والجدول الآتي يلخص الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر بالاستفادة من مقومات نجاح التجارب الآسيوية.

الجدول رقم 09:

الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
التمويل	إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– تبسيط الإجراءات والسياسات الخاصة بالحصول على تمويل – الربط بين أهداف خطط التنمية والحصول على التسهيلات التمويلية	– إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لقيام الصندوق – عرض الدراسة على الجهات التمويلية التي يمكنها المشاركة في تمويل الصندوق، مثل: الحكومة، والبنوك، والمؤسسات الكبرى، وجهات التمويل – إصدار قرارات إنشاء الصندوق
	إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان	– تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية – تحديد السوق الذي تستهدفه الشركات – وضع آليات محددة لعمل الشركات
	إدخال البورصات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التوسع والنمو – العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية	– وضع قواعد تنظيمية خاصة لهذه البورصات – زيادة الوعي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزايا البورصات
التسويق	إنشاء شركات لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	– نشر المعلومات التسويقية لمساعدتهم على تسويق منتجات المؤسسات داخل الجزائر وخارجها – تقديم خدمات تسويق متخصصة	– إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية – إعداد الدراسات اللازمة لتأسيس الشركات التسويقية – عرض مشروع إنشاء الشركات التسويقية على المستثمرين للمساهمة في تأسيسها

المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
التسويق	تنظيم معارض متخصصة لترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– إقامة المعارض الدائمة والموسمية محلياً وخارجياً وأيضا المعارض المتنقلة.
الحاضنات	إنشاء حاضنات الأعمال وتفعيلها وبخاصة الحاضنات التقنية	– دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتسريع نموها ونجاحها	– تحديد موقع ومباني الحاضنة – دراسة السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها – تحديد برامج عمل الحاضنة – اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة للحاضنة وفقا لخبرة وكفاءة أصحابها، وإمكانية تكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة
الابتكار والتكنولوجيا	إنشاء صندوق للابتكار وتطوير التكنولوجيا	– دعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – توفير استشارات تقنية، ومعلومات، وخدمات لنقل تطوير المنتجات والتكنولوجيا	– تحديد برامج عمل الصندوق – اختيار المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا
تنمية رأس المال البشري	برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	– تطوير مهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	– تقديم دورات في مجالات الإدارة، والمحاسبة، والإنتاج، والتسويق بما يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة – التعاون بين مراكز الأبحاث، والجامعات، والهيئات الحكومية لاقتراح برامج تدريبية ومشروعات ريادية حسب الاحتياجات القطاعية للاقتصاد الجزائري

المصدر: من إعداد الباحث

نتائج الدراسة:

إن عرض هذه التجارب التنموية يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس، للاستفادة منها بنقلها إلى دول عديدة، منها: الجزائر، وتكييف واقع منظومة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة معها، بغية تحقيق قفزة نوعية وفرض إقلاع حقيقي،

ونلخص أهم النتائج كما يأتي:

1. وجدت الهند في قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة

لمواجهة البطالة، لذا اهتمت الحكومة الهندية بوضع السياسات اللازمة لتطوير القطاع، وتوفير التسهيلات في ظل التطورات العالمية، وسيادة مبدأ المنافسة، وآليات السوق الحرة.

وقد قامت الحكومة الهندية بدعم مختلف المجالات وتطويرها، وذلك بتبني برنامج موسع لزيادة القدرة على التنافس للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يتكون من برامج تتضمن الحاضنات الصناعية، وإدارة الجودة، ودعم الأنشطة في الاقتصاد الجديد، ودعم التسويق، وهذا ما ساهم في نجاح الهند، وبروزها كمثال يحتذى به في مجال دعم هذا النوع من المؤسسات وتطويرها.

2. أما ماليزيا اعتمدت سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف، مكنتها أن تكون دولة مصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا بعد أن كانت تصدر مواد خام على رأسها المطاط، وبفضل هذا التوجه ارتفعت صادراتها، وحققت معدلات نمو عالية.

ما يميز التجربة الماليزية هو العناية الحكومية بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وإدماج هذه العناية في خطط التنمية، وبذل جهود استثنائية لتحسين الجودة، وزيادة فرص التصدير، وتطوير القدرات التكنولوجية، وتتميز التجربة بتبني حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها.

3. كما حققت الصين تجربة رائدة، ونوعية في عملية الإصلاح الاقتصادي جعلتها محط أنظار، ودهشة الكثير من الدول، إذ إن الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الانفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، فمن المتوقع أن تصبح الصين الأكبر اقتصاديا بحلول عام 2030، فقد انتهجت الحكومة الصينية استراتيجية ناجحة استهدفت توفير المساعدات الفنية، والتمويلية، والإدارية، والتسويقية كافة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لوضعها في مجمع عنقودي، وعملت على تشجيع تمويليها، واستحداث صناديق متخصصة، كما ساهمت الحاضنات الصينية في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة، والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنمية حب العمل الحر، والرغبة في إقامة مشروعات خاصة.

4. بينت التجارب الآسيوية قيد الدراسة أهمية وجود جهة مسئولة عن دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها، تتولى مسؤولية تنسيق جهود كل الأطراف المعنية، ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، وتقييم مدى جدوى البرامج المتبناة لتنمية هذه المؤسسات، كما أدركت حكومات هذه الدول أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات، والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لتحسين نفاذها للأسواق، وزيادة قدرتها، كما يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في اقتصاد هذه الدول، وبخاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج، مثل: العمل، ورأس المال، لذا عملوا على تقوية البنية التحتية للابتكار لتحسين النفاذ إلى المعلومات، وتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات من خلال تقديم التدريب، والمشورة لرواد الأفكار المبتكرة وأصحابها.

كما أبرزت التجارب السابقة أهمية تحفيز البنوك، والمؤسسات التمويلية باستخدام وسائل غير إجبارية تعتمد على آليات السوق، وحثها على اعتماد نماذج إقراضية حديثة، وتطوير أساليب تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، كالاعتماد على مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة، مما له آثار إيجابية على زيادة إقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، كما بينت التجارب أنه من المهم زيادة وعي المؤسسات حول نوافذ التمويل المتاحة، والمنتجات المالية، وتعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسات والبنوك، وتبين كذلك أن وجود برامج ذات كفاءة عالية لضمان الائتمان يساهم بشكل مباشر في زيادة حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

التوصيات:

إن استقراء التجارب الآسيوية التي حققت معجزة تنموية، ونهوضا اقتصاديا متميزا صاحبه تطوير مؤسساتها الصغيرة، والمتوسطة، واستخلاص أهم مقومات نجاحها يساهم بدرجة كبيرة في تكوين الملامح الرئيسية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، **وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم أهم الآليات المقترحة كما يأتي:**

1. تشجيع القطاعات التي يمتلك فيها الاقتصاد الوطني ميزة نسبية عالية، كالصناعات الزراعية، والنهوض بقطاع التصنيع لما له من أثر إيجابي كبير على أداء الاقتصاد الوطني، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أن للصادرات دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. بناء الإطار التنظيمي لأعمال المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتطوير عناصر الدعم الفني وبخاصة في مجالات التوعية، والاستشارات والتسويق، بالإضافة لتفعيل و دور حاضنات الأعمال وتطويرها، وترقية المناولة من الباطن لما لها من أثر كبير على تنمية هذه المؤسسات.

3. ضرورة تحسين بيئة الأعمال، وذلك بالعمل على تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق، والضمانات الخاصة بالحصول على تمويل، والمرونة في قوانين العمل لتشجيع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وزيادة التشغيل.

4. العمل على تطوير البنية التحتية بكل مكوناتها، إذ تمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية، وتقليص التكاليف، ودعم التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

5. تفعيل دور البنوك التنموية، وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم، والشروط الملائمة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وإصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل التمويل المستحدثة، واستحداث صناديق ضمان مخاطر القروض، وشركات رأس مال المخاطر، وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة، بالإضافة إلى إنشاء سوق حقيقي لرؤوس الأموال للمساهمة في فتح بدائل تمويلية لهذه المؤسسات.

6. تكوين فريق متخصص من خبراء لدراسة مجالات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية

1. أيفيشيوستروس بيتراس، بوزمان جون (2009) : اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات.
2. براهيتي، عموري (2012) : واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة المنعقد بتاريخ 24 – 26 أفريل 2012، تونس.
3. برنامج دعم النمو2005 – 2009 (أفريل 2005) : مجلس الأمة.
4. البكري، كامل (1986) : التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
5. بن عمر الأخضر، باللموشي علي (2013) : معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد 05/ 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
6. بهلول، محمد بلقاسم حسين (1999) : الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
7. بوقمقوم، محمد (2010) : نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة.
8. بيان اجتماع مجلس الوزراء (2010) : برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الصادر بتاريخ 24 ماي، الجزائر.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013) : صندوق النقد العربي.
10. راتول محمد، بن داودية وهيبة (2006) : بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17/ 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.

11. زايدي، عبد السلام وآخرون (2012) : حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18/ 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

12. شلابي، عمار (2011) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر.

13. الصاوي، عبد الحافظ (2003) : قراءة في التجربة الماليزية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت.

14. ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد (2011) : قراءة سوسيواقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15/ 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

15. طاقة، محمد (2001) : اقتصاد السوق الاشتراكي»التجربة الصينية»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، بغداد، العراق.

16. عازب الشيخ احمد، غربي العيد (2013) : دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05/ 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

17. عبد الرزاق، فوزي (2006) : إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.

18. عبد الفضيل، محمود (2000) : العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

19. عبده، السيد فتحي أبو السيد أحمد (2004) : الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، جمهورية مصر العربية.

20. عطية، محمد ريحان (2010) : التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة.

21. علي، عمر أيمن (2007) : إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

22. القاسم، عبد العزيز (2010) : في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.

23. القانون التوجيهي رقم 01 – 18 المؤرخ بـ: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12/ 12/ 2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، الصادرة بتاريخ 15/ 12/ 2001.

24. قريشي، محمد الصغير (2013) : واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2001 – 2012، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

25. لوموان فرانسواز، ترجمة كعدان صباح محمود (2010) : الاقتصاد الصيني، آفاق ثقافية، الكتاب الشهري 82، دمشق، سوريا.

26. مخيمر عبد العزيز جميل، عبد الفتاح احمد عبد الحليم (2005) : دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية» بحوث ودراسات»، جمهورية مصر العربية.

27. معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة للإعداد من 6 إلى 18، من موقعها الالكتروني www. pmeart- dz. org.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. *Annual Report (2011- 2012) : Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India.*
2. *Anzoategui Diego, Martinez Peria Maria, Rocha Roberto (2010) , Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region, Review of Middle East Economics and Finance, Vol. 6,n°2.*
3. *Doing Business (2013) : Smarter Regulation for Small and Medium- size Enterprises, the World Bank and the International Finance Corporation.*
4. *Economic/ SMEs Census (2011) : Department of Statistics, Malaysia.*

5. *Final Report (October 2012) : Study On The Potential of Sustainable Energy Financing For Small and Medium Enterprises in China, International Finance Corporation.*
6. *Law of the People's Republic of China on Promotion of Small and Medium- sized Enterprises (29 June 2002) : China.*
7. *Liang, Gui (2005) : Policy System on Promoting SME Innovation & Entrepreneurship in China, Torch high technology industry development Centre, Ministry of Science and Technology, China.*
8. *Pierre- André, Julian (2008) : Trente ans de théorie en PME: de l'approche économique à la complexité, Revue internationale P. M. E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21, n°2.*
9. *Sellami, Ammar (1985) : Petite et Moyenne Industrie et Développement Economique, Entreprise national du livre.*
10. *SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, Malaysia.*
11. *Virmani, (2004) : avec CSO (Series a prix1993- 1994)*

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. *BNM : Bank Negara Malaysia, http:// www. bnm. gov. my/ index. php?ch=fs_mfs&pg=fs_mfs_dfi&lang=en*
2. *ESCWA: Economic and Social Commission for Western Asia, http:// www. escwa. un. org/ .*
3. *MIDA: Malaysian Investment Development Authority, http:// www. mida. gov. my/ .*
4. *MIIT: Ministry of Industry and Information Technology, http:// www. miit. gov. cn/ n11293472/ index. html#.*
5. *SME Corporation Malaysia, http:// www. smecorp. gov. my/ vn2/ node/ 40.*
6. *World Bank: http:// data. worldbank. org/ indicator/ NY. GDP. MKTP. KD. ZG*